المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مقالات | 10 آب/ أغسطس، 2021

"حدث 25 يوليو" في تونس: في الديمقراطية المنكودة والمشلولة والشعبوية المتوثّبة وتحدّيات المستقبل

سهيل الحبيّب

"حدث 25 يوليو" في تونس: في الديمقراطية المنكودة والمشلولة والشعبوية المتوثّبة وتحدّيات المستقبل

سلسلة: مقالات

10 آب/ أغسطس، 2021

سهيل الحبيّب

حاصل على الدكتوراه في اللغة والآداب العربية، اختصاص حضارة (فكر عربي حديث ومعاصر)، من كلية الآداب بمنوبة (2003). باحث بخطة أستاذ محاضر بمركز الدراسات الإسلامية بجامعة الزيتونة تونس. له العديد من المؤلفات، أبرزها: **وصل التراث بالمعاصر: قراءة نقدية في طرح الماركسيين العرب** (1998)؛ و**خطاب النقد الثقافي في الفكر العربي المعاصر: معالم في مشروع آخر** (2008)؛ و**في تشكيل الخطاب الإصلاحي العربي: تطبيقات على الفكر الإصلاحي التونسي** (2009)؛ فضلاً عن المشاركة في كتب جماعية وأعمال ندوات، ومجموعة من الدراسات والمقالات في مجلات عربية مختلفة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2021

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: عودة إلى تشخيص «التناقضات الهيكلية» 1

ثانيًا: انتخابات 2019: كيف وصلت الشعبوية الحقيقية إلى سلطة الرئاسة؟ 4

ثالثًا: مخرجات انتخابات 2019: ديمقراطية منكودة الحظ فمشلولة وشعبوية متوثّبة للحسم 6

رابعًا: الشعبوية في تونس اليوم إمكانية حلّ: هي حقيقة على مرارتها في حلق الديمقراطيين 11

ختامًا: ملاحظات أولية حول المعركة الديمقراطية القادمة في تونس 13

المراجع 15

مقدمة

ماذا حدث في تونس يوم 25 تموز/ يوليو 2021؟ "ثورة مضادة" أم "تصحيح للمسار الثوري"؟ "انقلاب" أم "تفعيل للدستور"؟ تحقيق لـ "طموح فردي" أم تحقيق لـ "إرادة شعبية"؟ "عودة إلى الاستبداد" أم "صيانة للحقوق والحريات"؟ لا نعتقد أن اعتماد هذه التوصيفات المتقاطبة المتضاربة وأمثالها قادر على أن يكون المدخل المناسب لمحاولة فهم هذا الحدث المزلزل والنوعي في المسار التونسي الناشئ منذ ثورة 14 جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2011 فهمًا موضوعيًا، من حيث طبيعته وأسبابه ونتائجه وتطوّراته المحتملة في قادم الشهور والسنوات وربما العقود. وإذ نتحدّث هنا عن محاولة الفهم الموضوعي، فلا يعني ذلك ادعاء "حياد" مزعوم. فصاحب هذه الورقة يعلن منذ الآن أنه يكتب من موقع الانتصار لمشروع الديمقراطية والدولة المواطنية في تونس، لكنه يرى أن السبيل لهذا الانتصار، أو مدخله الضروري، يكون بالأساس عبر تفهّم "حدث 25 يوليو" في مختلف أبعاده وتعقيداته.

تعتبر هذه الورقة أن الإشكال الجوهري اليوم في تونس هو الإشكال السياسي الذي يرتبط بصميم مشكلات الحكم الديمقراطي وتتداخل معه أبعاد اجتماعية واقتصادية أساسًا، هي من تداعيات هذا الإشكال السياسي. يعني هذا أنّ الإشكال السياسي المتعلّق بالعلاقة بين الحراك الجماهيري الذي أدى إلى حدث 14 جانفي 2011 والحراك الذي أدّى إلى «حدث 25 يوليو» (مربع سؤال: «ثورة مضادة» أم «تصحيح للمسار الثوري»؟)، وإن كان قائمًا، فهو ليس الجوهري. وينطبق الأمر ذاته على الإشكال الدستوري والقانوني بالمعنى التقني (مربع سؤال: «انقلاب» أم «تفعيل للدستور»؟) والإشكال الحقوقي عن السياق السياسي (مربع سؤال: «عودة إلى الاستبداد» أم «صيانة للحقوق والحريات»؟).

أحدّد الإشكال الجوهري في المشهد التونسي الراهن من الآن بكونه يتعلّق رأسًا بمشروع سياسي شعبوي حقيقي بدأ في وضعه الرئيس قيس سعيّد ليلة 25 تموز/ يوليو على أنقاض تجربة ديمقراطية فتيّة لم تعمّر أكثر من عقد من الزمن. وأقدّر أن ثمة حظوظًا معتبرة كي ينجح سعيّد في التقدّم نحو تكريس مشروعه، أو شطر منه على الأقل، في مستقبل الشهور وربما السنوات. وذلك باعتبار أن هذا المشروع يبدو متوفّرًا على إمكانات معتبرة لحلٍّ يخرج من أزمة حقيقية تعيشها البلاد ويقي من مخاطر جدية تتهدّدها.

على هذا الأساس، أرى أنّ النظر في «حدث 25 يوليو» في تونس لا يمكن أن يذهب بعيدًا في فهمه وتحليل جميع أبعاده وفي تقدير موقف «سليم» منه (أي تقدير موقف من جهة الدفاع عن التحوّل الديمقراطي ومستقبل الديمقراطية في تونس وفي الوطن العربي كله بالنسبة إليّ على الأقل)، خارج منظور التحليل السياسي المندرج في الإطار العام الذي يحدّد علاقة الشعبوية بأزمة الديمقراطية كما حلّلها بعمق نظري المفكر العربي عزمي بشارة في كتابه **في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية**؟ وهذا ما سأحاول الاستدلال عليه والإسهام فيه من خلال هذه الورقة.

أولًا: عودة إلى تشخيص «التناقضات الهيكلية»

كنت قد كتبت قبل سنتين متسائلًا "هل دخل مسار الانتقال الديمقراطي في تونس مرحلة التناقضات الهيكلية؟"، وذلك على هامش تنقيحات القانون الانتخابي التي صوّت عليها البرلمان التونسي في حزيران/ يونيو 2019[1]،

1 سهيل الحبيّب، "في دلالات تنقيحات القانون الانتخابي التونسي وجدالاتها: هل دخل مسار الانتقال الديمقراطي في تونس مرحلة التناقضات الهيكلية؟"، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/7/6، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/3yySyRD

ولكنها لم تمرّ في نهاية المطاف لأن الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي لم يختمها. وأنا أعود إلى هذه الورقة الآن، بعد ما حدث ليلة 25 تموز/ يوليو 2021، يُخيّل إليّ أن نصيب "التوفيق" في التحليلات التي ضمنّتها إياها أكبر ممّا يمكن أن يطمح إليه كاتب مثلي يتصدّى لمحاولة فهم ظواهر عصيّة بطبعها على "الترويض" من قبيل التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة وتطوّراتها الحادثة والمرتقبة. إني أتوهّم نصيبًا محترمًا من "الصحة" تتوفّر عليها تلك التحليلات إلى درجة أرى معها أن محاولة فهم "حدث 25 يوليو" يمكن أن يبدأ من مخرجاتها، وخاصة من بعض الأسئلة الاستباقية التي طرحتها.

قامت الجدالات التي رافقت تلك التعديلات القانونية على خلفية كون الائتلاف الحاكم في تونس زمن ذاك (حزب "تحيا تونس" وحركة النهضة) اعتمد، عبر أغلبية نوّابه في البرلمان، قانونًا يقصي من دائرة المنافسة، وبصورة مسبقة، أهمّ القوى والشخصيات التي كانت تعطيها استطلاعات الرأي في نوايا التصويت حينها حظوظًا وافرة للفوز في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2019. وكانت الورقة قد وصّفت هذه القوى حرفيًا كما يلي: إنها تلك التي "باتت تُعرف بـ 'قوى خارج النظام'، باعتبارها تتألف من أطراف قفزت بشكل بهلواني ومفاجئ من مجالات العمل الخيري والجمعياتي والإعلامي، وحتى من المجال الجامعي الأكاديمي، إلى مجال العمل السياسي، وهذا ما ينسحب على نبيل القروي و'حزبه' المفترض الذي ظهر في ما بعد أنه سيأخذ اسم 'قلب تونس'، وعلى قيس سعيّد، وعلى جمعية 'عيش تونسي' وزعيمتها ألفة ترّاس ومئات القائمات المستقلة التي من المنتظر أن تحصد نصيبًا وافرًا من أصوات الناخبين مثلما أشّرت على ذلك الانتخابات البلدية التي حدثت في العام الماضي. هذا فضلًا عن الحزب الدستوري الحرّ وزعيمته عبير موسي التي باتت تتبجح، أكثر من أي وقت مضى، بكونها ضدّ 'نظام الثورة' ومخرجاته الدستورية والسياسية"[2].

حاولت الورقة حينها أن تقرأ دلالات ذاك الصعود اللافت الذي شهده منطق "ضدّ النظام الحزبي" والقوى التي تمثّله في المشهد التونسي، وأن تفسّره من جهة كونه نتاجًا لجوهر أزمة المسار التونسي الناجمة عمّا سميته تناقضًا هيكليًا أساسيًا يشقّ هذا المسار. وهو التناقض بين مفترضات السياسة في الديمقراطية باعتبارها خدمة للشأن العام من جهة والمفترضات الضمنية التي تحرّك النخب الحزبية الحاكمة والمعارضة (على السواء) المشبعة بثقافة القرن بين العمل السياسي وخدمة الشأن الخاص من جهة ثانية. لقد كان المنطق الشعبوي يستثمر، بشكل مباشر في النتائج العينية لهذا التناقض البنيوي المتجسّمة في استفحال أزمة الثقة بأداء المنظومة الحزبية القائمة ونخبة الفاعلين السياسيين الذين "مكّنت" لهم ثورة 14 جانفي 2011.

واستفحال أزمة الثقة بمنظومة ما بعد 14 جانفي 2011 كان يسير في خطٍّ موازٍ مع استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؛ ذلك أنّ العلاقة بين الأزمتين أصبحت من الحسّ المشترك الذي يقتسمه جميع التونسيين. ففي ظل تنامي الثقافة الاقتصادية للمواطن التونسي، بفضل حرية الإعلام وفسح المجال لتحليلات الخبراء الاقتصاديين، غدا بإمكانه أن يدرك العلاقة الصميمية بين تدهور وضعه المعاشي اليومي وتدهور وضع البلاد الاقتصادي الذي تترجمه جلّ المؤشرات الرقمية (ضعف نسب النمو، وارتفاع نسبة التضخم، وتدهور صرف العملة، وارتفاع عجز الميزان التجاري، وغير ذلك) من جهة، والأداء السياسي للأحزاب الحاكمة، والبرلمانية بصورة عامة، الذي تكرّس لخدمة الشأن الخاص ونتائجه العملية التي أضرت بالشأن العام، من جهة ثانية.

2 المرجع نفسه، ص 1.

لقد حاولت الورقة أن تبيّن شروط تشكّل هذه الثقافة السياسية لدى النخب التونسية ودور "ميراث" نظام الحكم الفردي الذي ساد دولة الاستقلال خلال خمسة عقود في هذا الصدد. كما خلصت في الأخير إلى أن هذا التناقض الهيكلي بين طبيعة النظام الديمقراطي الوليد والثقافة السياسية الحزبية الموروثة عن النظام الاستبدادي لم يعد بمقدوره أن يستمرّ من دون حسم.

فضلًا عن هذا، كان ثمة سيناريوهان محتملان ينبئ بهما ذاك السياق الذي سبق انتخابات 2019 بأشهر قليلة، وجعلاني أطرح آنذاك فرضية بلوغ التجربة الديمقراطية التونسية الفتية مرحلة التناقضات الهيكلية، بحيث باتت مهدّدة على نحو حقيقي وجدّي، بأن يكون مصيرها آيلًا إلى الانفجار أو الانهيار. وهما:

- السيناريو الأول: أن تُقر تلك التعديلات القانونية، بما يعني نجاح الأغلبية الحاكمة زمن ذاك في إقصاء منافسين سياسيين حقيقيين لها بصورة مسبقة. وهذا ممّا لا يُعدّ نقضًا لشرط من الشروط الجوهرية للعملية الانتخابية الديمقراطية، في مطلق الأحوال، فحسب، بل يُعتبر كذلك إعادة إنتاج ممنهجة لواحد من أهم الأدوات التي كان يؤثر نظام بن علي بالذات استخدامها في سبيل تزويق «هندسته» لنتائج الانتخابات ببرقع ديمقراطي.

- السيناريو الثاني: من دون تفعيل تلك التنقيحات ستكون ثمة حظوظ وافرة للقوى والشخصيات السياسية الشعبوية المراهنة على منطق «ضد النظام» الحزبي لكي تحقق انتصارات لافتة في الانتخابات المرتقبة حينها.

لقد رأيت أن تلك الوضعية توحي بدلالات تعدّد وجوه التناقضات الهيكلية التي باتت تسكن المسار الانتقالي الديمقراطي التونسي، وذلك من منطلق أن الانتصار الانتخابي لتلك الشخصيات والقوى الشعبوية كان، في تقديري، يطرح من الإشكالات المتعلّقة بمستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس ما لا يقلّ خطورة عن الإشكالات التي تطرحها التعديلات القانونية التي تقطع الطريق على وصولها إلى السلطة. لقد بدا لي حينها أن "جملة من المعطيات الموضوعية تدفع إلى التوجّس من تجربة صعود مثل هذه القوى ووصولها إلى دفة الحكم في سياق دقيق مثل الذي يمرّ به المسار الانتقالي الديمقراطي التونسي حاليًا. أول هذه المعطيات هو أنّ تجارب شخصيات وقوى 'ضدّ النظام' في البلدان الديمقراطية تثبت، إلى حدّ الآن، كونها لا تشكّل بدائل حقيقية للنظام الحزبي الكلاسيكي، بقدر ما تمثّل ظواهر هي أقرب إلى 'النزوات' [...] وإذا كانت الأنظمة الديمقراطية المستقرّة أثبتت قدرتها على امتصاص الآثار السلبية لمثل هكذا 'نزوات'، فإن السؤال المطروح هو: إلى أي حدّ يقدر على ذلك نظام ديمقراطي فتيّ، مثل النظام التونسي؟ ثمّ، وعلى فرض أنّ قوى ضدّ النظام تحيل على آفاق تطوّر نحو ما بعد النظام الحزبي الكلاسيكي في الديمقراطيات، فهل من الممكن تأمّل أن تلعب قوى من هذا الجنس الدور الذي لعبه النظام الحزبي الكلاسيكي في تركيز دعائم النظام الديمقراطي؟"[3].

تلك هي الأسئلة الاستباقية المتوجّسة من إمكانية صعود الشعبوية إلى السلطة في تونس التي طرحْتها قبل سنتين، والتي أرى أنّ "حدث 25 يوليو" جاء إجابة مباشرة عنها.

3 المرجع نفسه، ص 8.

ثانيًا: انتخابات 2019: كيف وصلت الشعبوية الحقيقية إلى سلطة الرئاسة؟

لم يختم الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي تعديلات القانون الانتخابي التي أرادتها الأغلبية البرلمانية في حزيران/ يونيو 2019، وتوفي بعد فترة وجيزة (25 تموز/ يوليو 2019)، وقُبرت تلك التعديلات بعد أن دخلت البلاد في غمار الاستعداد لانتخابات رئاسية سابقة لأوانها. واعتمدت حركة النهضة (وحليفها حزب "تحيا تونس") أسلوبًا آخر في مواجهة الشخصيات والقوى التي أرادت إقصاءها بالقانون الانتخابي، وبالتحديد في مواجهة المترشح للرئاسة نبيل القروي (والمتصدّر في نوايا التصويت) وحزبه "قلب تونس" (والمتصدّر كذلك في نوايا التصويت بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية)، وبدرجة أقل جماعة "عيش تونسي". لقد تمّ استخدام أسلوب "التهرئة" الإعلامية والدعائية على خلفية تمثيلية القروي وحزبه للوبيات الفساد المالي والإعلامي والأخلاقي والثورة المضادة وتمّ التشهير الواسع باستغلال العمل الجمعياتي الخيري وشراء ذمم البسطاء والفقراء بالأموال والإعانات الظرفية[4] ... إلخ. وقدّم الجهاز القضائي، بصورة موضوعية (أي بصرف النظر إن تمّ ذلك بتواطؤ مع السلطة التنفيذية أم باستقلالية تامة)، خدمة جليلة لهذه الحملة الدعائية حين أُوقِف نبيل القروي عشية الحملة الانتخابية في قضية اتهم فيها بتبييض الأموال.

كان واضحًا أنّ الغاية من التنقيحات القانونية التي أريد تفعيلها، ثم من الحملة التشهيرية التي وقع اعتمادها، لم تكن استهداف القروي وحزب قلب تونس باعتبار تمثيليتهما للنزوع الشعبوي الذي يهدّد المنظومة الديمقراطية الحزبية الناشئة في تونس بعد 14 جانفي 2011، كما كان يوحي بذلك ظاهر خطاب الرجل وباقي أعضاء الحزب وإعلام قناة نسمة الناطق باسمه. كانت حركة النهضة تستهدف حزب قلب تونس بالأساس لأنه منافسها على المرتبة الأولى في عدد نوّاب البرلمان المرتقب، ومن ثم، على امتلاك مبادرة تشكيل الحكومة المقبلة. في حين كان حزب تحيا تونس يستهدف القروي لأنه منافس يوسف الشاهد (زعيم حزب تحيا تونس) على كرسي الرئاسة ويستهدف حزب قلب تونس لأنه منافسه على استمالة الخزّان الانتخابي الهائل لحزب نداء تونس المتهاوي.

ما نريد أن نصل إليه، في نهاية المطاف، هو كون الماكينة الدعائية التي استهدفت القروي وحزبه، وحركة "عيش تونسي" بدرجة أقل، عشية انتخابات 2019، لم تكن بغاية مجابهة المنطق الشعبوي والوقاية من مخاطر صعود القوى الرافعة لشعار "ضدّ المنظومة" الحزبية الديمقراطية (حكم الأحزاب). وقد تبيّن فيما بعد أن وعود القطع مع "المنظومة" و"محاربة الفقر" و"الاهتمام بالزوّالي (الفقير باللهجة التونسية)"، ليست إلا لحافًا شعبويًا رقيقًا سرعان ما انجلى عن القروي (الذي خسر الانتخابات الرئاسية) وحزبه (الذي حلّ ثانيًا في الانتخابات البرلمانية) وانكشفت حقيقة امتدادهما العضوي لمكوّن رئيس في منظومة ما بعد 14 جانفي 2011 بتونس، أعني المكوّن الذي مثّله حزب نداء تونس والأحزاب المتناسلة منه.

في الأثناء، كان المترشّح للرئاسية قيس سعيّد بمنأى عن هذه الحملة المستهدفة لـ "قوى الثورة المضادة" ولـ "تجربة الانتقال الديمقراطي" (كما كان كذلك بمنأى عن الإقصاء المسبق لو تمّ تفعيل التعديلات على القانون الانتخابي). بل الأكثر من هذا كان سعيّد مستفيدًا مباشرًا ورئيسًا منها. نتحدّث هنا عن سعيّد باعتباره كان الطرف الرئيس والأبرز في القوى الشعبوية الحاملة لمشروع حقيقي ضد منظومة الحكم الديمقراطي

4 أنشأ نبيل القروي بعد وفاة ابنه خليل القروي في حادث مرور جمعية خيرية تحت مسمّى "خليل تونس" واعتمد قناة نسمة التي يملكها منصة للدعاية للجمعية ولأعمالها الخيرية، يُنظر: محمد معمري، "ما دور 'خليل تونس' و'نسمة' في فوز نبيل القروي؟"، **العربي الجديد**، 2019/9/24، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/3xzgz9V

المعتمدة على مبدأ التمثيلية الحزبية. ذلك أنه لم يكن يركب صهوة الخطاب الشعبوي المشاع بين كل "الثوريين" في تونس ما بعد 14 جانفي 2011 ("الشعب يريد"، مجابهة "الثورة المضادة" و"لوبيات الفساد" و"الدولة العميقة" ...إلخ) فحسب، ولم يكن ذا اقتدار لافت في اعتماد هذا الخطاب بلغة عربية فصيحة فحسب، بل كان الوحيد تقريبًا الذي دخل انتخابات 2019 بمشروع شعبوي بالمعنى الدقيق والعميق للشعبوية في معجم التحليل السياسي المعاصر.

هذا ما كان يمكن استشفافه بسهولة حينها (في الحملة الانتخابية سنة 2019) من خلال ما روّج له سعيّد من برنامج "اللابرنامج" الانتخابي وما خاضه من حملة "تفسيرية" لاانتخابية. لقد أفصح الرجل بوضوح تام عن أنه من "كوكب آخر" غير ذاك الذي يسكنه بقية الساسة والمترشّحين، فهو ليس مثلهم، لأنه «لا يملك برنامجًا انتخابيًا يسوّق للأوهام والأحلام الكاذبة والوعود الزائفة"، بل ما يملكه لا يعدو أن يكون «مجموعة من الأفكار والتصورات سيستشير فيها الشعب لتنفيذها على أرض الواقع ومنها تنطلق عملية البناء السياسي والإداري لتونس على أسس جديدة»[5]. على هذا الأساس، فإن الحملة التي خاضها هي «تفسيرية» وليست انتخابية، وشعارها «الشعب يريد يعرف ماذا يريد، يعرف مطالبه ومشاغله، وقادر أيضًا على تقديم الحلول [...] هو الذي يستنبط الحلول [...] هو القادر على خلق الثروة»[6].

إن هذه العيّنات من خطاب سعيّد (ومثلها كثير في تصريحاته وخطاباته منذ ظهوره في المشهد الإعلامي التونسي في 2011 وإلى اليوم) نراها كافية في الدلالة القاطعة على أننا تجاه شخص حامل لمشروع شعبوي بالمعنى المفهومي السياسي الدقيق للكلمة، لا بالمعنى السطحي الخطابي البروباغندي فقط. فـ «اللابرنامج» الانتخابي كما كشفت عنه «الحملة التفسيرية» هو تعبير واضح عن مشروع الشعبوية الأصلي من حيث كونها «تستهدف الأحزاب والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات مراقبة السلطة وضبطها، وهدفها الوصول إلى ديمقراطية شعبوية هي اسم لشكل الحكومة التمثيلية الجديد الذي يقوم على العلاقة المباشرة بين القائد والمجتمع الذي يحدِّده القائد بوصفه شعبًا محقًا وطيبًا دائمًا»[7].

في تقديري، لم يكن الترويج لهذا المشروع الشعبوي الأصلي الحقيقي العامل الوحيد الذي يقف وراء وصول قيس سعيّد إلى قصر قرطاج. بمعنى لم تكن دعوته لـ «الحكم المباشر للشعب الذي يريد ويعرف ماذا يريد» وتجاوز نظام الأحزاب هي وحدها التي جعلته يحصد أكثر من 600 ألف صوت في الدور الأول (18.4 في المئة من عدد الأصوات)، وأكثر من 2.7 مليون صوت في الدور الثاني (72.71 في المئة من عدد الأصوات). ثمة عنصر آخر أسهم في إيصال سعيّد إلى دفة الرئاسة في تونس، ويمكن تمييزه، في تقديري، من الشعبوية باعتبارها مشروعًا سياسيًا حقيقيًا. وأعني به عنصر الشعبوية في تجلّيها من حيث كونها خطابًا بروباغنديًا دعائيًا سطحيًا يراهن على الحسّ المادي المباشر والمتخيّلات الجمعية الرائج لدى أوسع فئات المجتمع، كما يراهن على النتائج الآنية دون أي اعتبار للنتائج البعدية. كان طبيعيًا أن تزدهر سوق الخطاب الشعبوي، بهذا المعنى الدعائي السطحي، في ظرفية مثل فترة الحملة الانتخابية، وهذا قانون عام لا يقتصر على السياق التونسي فحسب. ولكن ما يهمّنا في هذا السياق هو المضامين العينية للخطاب الشعبوي الأكثر ازدهارًا في السياق التونسي خلال انتخابات 2019 وكيف كانت تصبّ، بشكل مباشر، في خدمة الصورة النمطية المرتسمة عن شخصية المترشح قيس سعيّد.

في هذا الصدد يمكن أن نذكر بالخصوص أن الخطاب الدعائي الذي عمل على «تهرئة» صورة نبيل القروي وحزبه، ومنه خطاب حركة النهضة وجناحها الفيسبوكي النشيط جدًا، كان يسدي خدمات جليلة لحظوظ سعيّد. ففي مقابل جعْل صورة القروي وحزبه مقترنة بالمال السياسي القذر ولوبيات رجال الأعمال الفاسدين

ورموز نظام المخلوع والثورة المضادة وبذخ الأموال المسترابة والماكينة الإعلامية المارقة (قناة نسمة تشتغل خارج القانون) والانتهازية والوصولية والكذب والنفاق والخيانة والكلام السوقي البذيء (مقطع فيديو مسرّب لنبيل القروي في جلسة خاصة لقي رواجًا واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي) ... إلخ، كان قيس سعيّد، لا قيادات حركة النهضة ولا غيرهم، هو الذي يبدو الأقرب إلى تجسيد صورة «النقيض الجدلي» (النافي بلغة الديالكتيك الهيغلي)؛ فهو المترشح البسيط المتواضع الذي لا تقف وراءه أي ماكينة مالية ولا حزبية ولا إعلامية، وهو المؤمن بالثورة وقيمها وأهدافها والمنحاز إلى أبناء الشعب والمتشبّع بقيم الأخلاق السامية، كالصدق والأمانة ونظافة اليد، فضلًا عن اللغة العربية الفصيحة الجميلة العفيفة ... إلخ.

كما راهن سعيّد على بعض المتخيّلات الجمعية النافذة التي أمّنت له نصيبًا معتبرًا من رصيد الأصوات التي أوصلته إلى قصر قرطاج. فموقفه الشهير من مسألة المساواة في الميراث (رفض مشروع المساواة الذي أراد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي تمريره بحجة أن النصّ القرآني واضح) دغدغ متخيّل الإسلاميين والمتديّنين المحافظين واستمال قسمًا كبيرًا منهم، وموقفه الشهير من مسألة التطبيع مع إسرائيل (خطابه الحماسي «التطبيع خيانة») دغدغ متخيّل العروبيين واستمال قسمًا كبيرًا منهم.

معظم هذه الشعبويات الخطابية التي أسهمت في نجاح قيس سعيّد في الانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2019 غير غريبة عن المشهد التونسي. وفيها، وبشعبويات أخرى من جنسها، حصد منصف المرزوقي كل تلك الأصوات في انتخابات 2014 (نافس جديًّا الفائز الباجي قائد السبسي ولم تكن الفوارق بينهما كبيرة)، وحصدت النهضة ذاك النجاح الباهر في انتخابات 2011 التأسيسية والنجاح المعتبر في الانتخابات التشريعية (البرلمانية) 2014 (حلّت ثانية بعد حزب نداء تونس بفوارق غير كبيرة). وفي الانتخابات التشريعية 2019، لم تراهن النهضة على الشعبويات التي خدمت قيس سعيّد فحسب، بل راهنت عليه شخصيًا وعلى الصورة التي ارتسمت له شعبيًا، فهي لم تكتف بوضعه خارج دائرة الخصوم المستهدفين بالتشهير، بل فكّرت في استيعابه (أو ربما أوهمت بذلك) استغلالًا لصورته[8]. وفي الحملة الانتخابية البرلمانية التي توسّطت الدورين الأول والثاني من الانتخابات الرئاسية توسّعت في هذا المسلك، وحفلت الصفحات الفيسبوكية «الزرقاء» (التابعة للنهضة) بالترويج لما يفيد بالتماهي المطلق بين الطرفين، فسعيّد قاطع الطريق على وصول «الفاسد» نبيل القروي إلى سلطة الرئاسة، والنهضة قاطعة الطريق على حزبه ليكون القوة البرلمانية الأولى المشكّلة للحكومة، ومن ثمّ، فإن تبوّء النهضة المركز الأول في البرلمان هو أفضل ضمانة لتحقيق برنامج سعيّد.

ثالثًا: مخرجات انتخابات 2019: ديمقراطية منكودة الحظ فمشلولة وشعبوية متوثّبة للحسم

في حدود معطى هذه الشعبوية الخطابية البروباغندية السطحية، إذًا، لم تكن محطة انتخابات 2019 شاذة عن محطتَي 2011 و2014. لكن المتغيّر الأساسي والذي يمثّل أحد أهمّ مفاتيح فهم مجريات الحراك السياسي في تونس خلال الفترة الأخيرة، بل هو المفتاح الرئيس في فهم ما حدث ليلة 25 تموز/ يوليو، هو أن هذه الشعبوية الخطابية السطحية أوصلت هذه المرة الشعبوية الحقيقية الأصلية والعميقة إلى جزء من السلطة التنفيذية في تونس. يعني هذا أن الشعبوية، بما هي مشروع سياسي ضد ديمقراطي، ستغدو لاعبًا أساسيًا، ومن موقع السلطة التنفيذية، في المشهد السياسي التونسي بعد انتخابات 2019. وبالعودة إلى الأيام

8 "الغنوشي: سعيّد شخصية غير مقصاة من قبل النهضة في الانتخابات الرئاسية"، **موقع أنباء تونس** 13 ،**Kapitalis**/2019/6، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/3ivPVKA

الأولى التي تلت هذه الانتخابات، يمكن استجلاء معالم المفارقة التي سينوء بها هذا المشهد طوال ما يقارب السنتين؛ إذ ستزول بسرعة قياسية القشرة الشعبوية البروباغندية الفجة عن المكوّن الرئيس في سلطة باردو (مقر البرلمان). وسينكشف، تحت عنوان أنّ «الأغبياء هم الذين لا يتغيّرون»[9]، الوجه البراغماتي المغرق في الانتهازية والمصلحية والممعن في الاستخفاف بعقول الناخبين ومشاعرهم في ذلك التحالف الذي قام بين حركة النهضة وتابعها «ائتلاف الكرامة» الإسلامي وحزب قلب تونس «رمز الفساد الأكبر» وبعض النوّاب الآخرين، وهو التحالف الذي قام بـ «هندسة» قيادة البرلمان وجعل زعيم النهضة راشد الغنوشي على رأسها.

ما فات «الأذكياء» الذين تخلَّوا عن قشرتهم الشعبوية بعد الانتخابات بسرعة جنونية، السيد الغنوشي وأتباعه، أن الشعبوية في سلطة قرطاج (مقرّ الرئاسة)، وهنا مكمن المفارقة، ليست مجرّد قشرة سطحية حتى تزول بسرعة وتعود آليات الفعل السياسي إلى عهد اشتغالها وفق منظومة ما بعد 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 (تاريخ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ودخول النهضة منظومة الحكم)، بل هي مشروع سياسي حقيقي متحفز صاحبه لتطبيقه. أعتقد أن حركة النهضة لم تستوعب، إلى حدّ الآن، هذا المتغيّر الجوهري، لذلك فهي اليوم لا تستطيع أن تفهم لماذا لم تنجح في أن «تتوافق» مع (أن تروّض في نهاية المطاف) قيس سعيّد، بينما نجحت في ذلك مع شخصيات ذات ماضٍ وثقل سياسيَين وتجارب سياسية (لا يقارن بما لدى سعيّد) من أمثال منصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر والباجي قائد السبسي.

في تقديري، ليس في الإمكان تخيّل حظ أكثر نكدًا للتجربة الديمقراطية التونسية الفتية من أن تُبتلى، في مرحلة دقيقة من مسارها، بتلك «الخلطة السلطوية» العجيبة التي أخرجتها انتخابات 2019. في دفة الرئاسة شعبوية حقيقية أصيلة متوثّبة للانقضاض على التجربة الديمقراطية الوليدة (الحياة الحزبية والبرلمانية بالأساس)، وفي البرلمان تحالف مصلحي غاية في الفجاجة بين إسلام سياسي يشهد تحوّلات معتبرة (سنعود إليها في السطور التالية) وأطراف تمثّل أسوأ ما يمكن أن تفرزه ثقافة ممارسة السياسة لخدمة الشأن الخاص (وفي طليعتها حزب قلب تونس)، مع معارضة برلمانية (الحزب الدستوري الحرّ) هدفها الرئيس هو تهرئة صورة هذه المؤسسة الديمقراطية، وبين الرئاسة والبرلمان حكومة هي حلبة الصراع والكرّ والفرّ اليومي والمتتابع بين الطرفين.

أرى أنّ المدخل إلى فهم مجريات حراك المشهد السياسي والاجتماعي التونسي من انتخابات 2019 إلى «حدث 25 يوليو»، هو استئناف التحليل من حيث توقّف عشية إجراء تلك الانتخابات، أي من تشخيص ذاك التناقض الهيكلي الأساسي الذي بان منذ تلك اللحظة أنه بات يشقّ مسار التجربة الديمقراطية الفتية. وهو التناقض بين مفترضات السياسة في الديمقراطية باعتبارها خدمة للشأن العام من جهة والمفترضات الضمنية التي تحرّك النخب الحزبية الحاكمة والمعارضة (على السواء) المشبعة بثقافة الربط بين العمل السياسي وخدمة الشأن الخاص من جهة ثانية. وقد تغذّى المنطق الشعبوي، بشكل مباشر، كما قلت، من النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية العينية لهذا التناقض البنيوي.

كان يُفترض أن تقع معالجة سريعة لهذا التناقض الهيكلي الذي بات يهدّد التجربة الديمقراطية التونسية الفتية بالانهيار. وذلك عبر إقدام النخب، وانطلاقًا من لحظة وعي حاد بالخطر الداهم، على تطوير ثقافة سياسية تجعل خدمة الشأن العام الوطني في مركز العمل السياسي، ومن ثمّ تطوير واقع سياسي حزبي وممارسة سياسية في السلطة والمعارضة وفق ما يتناسب مع الحياة الديمقراطية. غير أن مخرجات انتخابات 2019 جاءت بما يبدّد هذه الآمال التي ختمت بها ورقتي المذكورة سابقًا. فلقد جاءت الانتخابات البرلمانية بتحالف سياسي بين حركة النهضة وائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس كرّس مظهر القطيعة بين

9 "راشد الغنوشي بعد انتخابه رئيسًا للبرلمان: الأغبياء هم الذين لا يتغيرون"، موقع موزاييك، 2019/11/13، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/3sfsAQV

العمل السياسي وخدمة الشأن العام كأجلى ما يكون التكريس، ومن ثمّ دفع بهذا التناقض الهيكلي إلى مداه الأقصى الذي تجسّد في حالة شلل أصاب مرافق الدولة. في حين جاءت الانتخابات الرئاسية بشخص متوثّب لاستغلال سقطات العمل البرلماني والحكومي ولتغذية احتدام ذاك التناقض ولحسمه لفائدة مشروعه الشعبوي المناهض للحكم الديمقراطي من أصله.

في هذا السياق، يجدر التعريج على متغيّر كان له دور بارز في تعميق احتدام هذا التناقض الهيكلي الذي عصف بتجربة الانتقال الديمقراطي التونسية. يتعلّق هذا المتغيّر بالتحوّلات التي هي بصدد الحدوث داخل حركة النهضة الإسلامية. فبعد عشر سنوات من النشاط العلني والمشاركة السياسية من موقع السلطة، كان لا بد لهذه الحركة من أن تتحوّل تدريجيًا عن بنية الجماعة الدينية وخصائصها إلى بنية حزب حديث وخصائصه. ولكَم كان محمودًا وإيجابيًا لو أن هذا التحوّل الجاري يسير في اتجاه استيعاب مرتكزات الحزب الموافق لشروط الثقافة السياسية الديمقراطية والعمل السياسي الديمقراطي. لكن بان بالواضح، للأسف، بعد انتخابات 2019، أنّ هذا التحوّل يمضي في اتجاه «تونسة» الحركة، بالمعنى السلبي، أي استبطان الثقافة السياسية الحزبية السائدة والمتوارثة عن النظام الاستبدادي.

يمكن الملاحظ أن يدرك بيسر أنه مع تخلّص الحركة التدريجي من منظور السياسة باعتبارها خدمة للشأن الفئوي، تسرّبت إلى صفوفها ثقافة جعل العمل السياسي الحزبي طريقًا إلى التموقع الفردي وخدمة الشأن الخاص، بل يمكن القول إن هذه الثقافة استفحلت في صفوف قياداتها وكوادرها العليا. هذا واضح حين نقارن بين سياسة الحركة في فترة 2011 - 2013 حيث كان هدفها التمكين لـ «دين الله» و«طائفته المنصورة»، وسياستها بعد ذلك (فترة التحالف مع «نداء تونس» وتوافق الشيخين الغنوشي وقائد السبسي) المرتكزة بالأساس على تفادي سيناريو استئصالي على شاكلة ما حدث للإخوان المسلمين في مصر، وسياستها ما بعد انتخابات 2019 خاصة الهادفة إلى التمكين لرئيس الحركة وبطانته وخدمة مجده الذاتي.

لقد كان حظ التجربة التونسية أكثر من سيئ جدًا حين أصبح عنوان الحكم الديمقراطي (حكم الأغلبية الفائزة في الانتخابات) فيها متجسّدًا عيانيًا في تحالف بين حزب قلب تونس الذي يمثّل التعبير الأشد فجاجة عن الثقافة السياسية المصلحية الفردية الانتهازية وحزب حركة النهضة السائر بوتائر متسارعة إلى استبطان هذه الثقافة مع المحافظة على قشرة إسلاموية «طائفية» رقيقة يشدّ بها ما بقي له من جمهور عقائدي. ظهرت النتائج العملية الكارثية لهذا التحالف في أداء البرلمان برئاسة الغنوشي. صحيح أن هذا البرلمان كان مستهدفًا، من بداياته، من طرفٍ داخله هو كتلة الحزب الدستوري الحرّ وزعيمته عبير موسي التي لم يكن لها من همّ سوى بروز هذا البرلمان في صورة مهزوزة ومنفرة بما ينال من رمزيته باعتباره أهم عناوين التحوّل الديمقراطي في البلاد. لكن هذا لا يمنع من القول إن أداء التحالف البرلماني بقيادة الغنوشي قد وفّر أنسب أرضية يمكن أن تحلم بها موسي لتحقق مثل هذا المأرب.

لقد أصرّ الغنوشي، من جهة، على عدم الاستقالة رغم أن ذلك كان يمكن أن ينقذ بعضًا من صورة أهمّ مؤسسات الحكم الديمقراطي في تونس. ومن جهة أخرى، كان الحلف المصلحي «المقدّس» المشكّل للأغلبية البرلمانية أقوى من أن يُخترق ومن أن تنجح أي محاولة لتنحية الغنوشي عن الرئاسة. وقابل الفشل الذريع في إقالة الغنوشي، أو دفعه إلى الاستقالة، نجاحٌ منقطع النظير في تهرئة صورة المؤسسة الديمقراطية وترذيل العمل السياسي الحزبي إلى أقصى درجة ممكنة. كانت عبير موسي، أقوى الدافعين إلى ذلك، تظن أنها تفعل ذلك للحساب الخاص (صعود حزبها المتواصل والمدوّي في نتائج سبر الآراء)، أو لحساب بعض القوى الإقليمية كما يشاع (ليس هناك ما يؤكد في الحقيقة). لكن تبيّن ليلة 25 تموز/ يوليو

أن أكثر المؤهلين لقطاف ثمار تهاوي السلطة التشريعية والرقابية وتدنيّ صورة حكم الأحزاب على ذاك النحو هو المشروع الشعبوي للرئيس قيس سعيّد.

إضافة إلى ذلك، ظهر الأداء السياسي الكارثي لتحالف النهضة ومعها ائتلاف الكرامة مع قلب تونس حين أصبح هذا التحالف المكوّن الرئيس للحزام السياسي المساند لحكومة هشام المشيشي. فبعد أن عجزت النهضة عن تمرير حكومة الحبيب الجملي «المستقلة» في البرلمان، وبعد تجربة حكومة إلياس الفخفاخ التي شاركت فيها النهضة مع أطراف غير حلفاء حتى لا نقول «معادين» (خاصة «حركة الشعب» ذات التوجّه القومي العروبي و«التيار الديمقراطي» ذي النزوع الراديكالي في موقفه من الفساد). وقد قامت النهضة بالدور الأبرز في إسقاط هذه الحكومة بعد أن قدّمت عريضة لسحب الثقة منها صحبة حليفيها «الاستراتيجيَين» (قلب تونس وائتلاف الكرامة)، فاضطر الفخفاخ إلى الاستقالة. بعدها جاءت حكومة المشيشي. ومفارقة هذه الحكومة أنّ سعيّد، بحكم أنه صاحب المبادرة في تعيين رئيسها (بنص الدستور)، أرادها بحقّ أن تكون حكومته، والمشيشي شخصية نكرة بلا ماضٍ سياسي قبل أن يُلحقه سعيّد بديوانه ثم يفرضه وزيرًا للداخلية في حكومة الفخفاخ. والمشيشي لم يقترحه أيّ حزب من الأحزاب البرلمانية لهذا المنصب. يعني هذا أنّ سعيّد حين عيّن المشيشي كان «مطمئنًا»؛ لأنه يضع على رأس الحكومة رجلًا من «رجالاته».

تكمن مفارقة هذه الحكومة في أنها ستتحوّل بسرعة إلى حكومة «ضد الرئيس»، بمعنى حكومة تُقلّص نفوذه وتدعم نفوذ التحالف البرلماني الذي صوّت لتمريرها. منح هذا التحالف، طبعًا، بقيادة حركة النهضة الثقة لحكومة المشيشي حتى لا يُحلّ البرلمان، وهذا هو الظاهر، وهو صحيح. ولكن كان ثمة أمر آخر يعتمل في الخفاء، وهو أن حركة النهضة كانت على ثقة بقدرتها على إعادة سيناريو اللعبة التي لعبتها مع يوسف الشاهد ضدّ الباجي قائد السبسي سنة 2018. وبالفعل نجحت في أن تحوّل ولاء المشيشي إليها وإلى قلب تونس كما نجحت مع الشاهد، لكنها لم تقرأ حسابًا للمتغيّر الذي لم تستوعبه إلى حدّ الآن، وهو أنّ سعيّد غير السبسي، وأن ردود الفعل لن تكون متماثلة. وهذا ما حصل بالفعل، فإذا كان السبسي رضخ للأمر الواقع لأنه لم تكن لديه أجندات متعلقة بالنظام، فإن سعيّد استغل الأمر للتصعيد ودفع الوضع نحو مزيد من التعفّن بما يخدم استراتيجيته الشعبوية.

أصبحت الحكومة حلبة صراع علني ومكشوف بين سلطة رئاسة الجمهورية وسلطة التحالف الحزبي الأغلبي في البرلمان مع منعطف أزمة التحوير الوزاري الذي أقدم عليه المشيشي في كانون الثاني/ يناير 2021. واضح أنّ الهدف من هذا التحوير هو «تصفية» ما بقي من نفوذ سعيّد في هذه الحكومة ودعم نفوذ الحزام البرلماني، وذلك بإقالة الوزراء المحسوبين عليه وإحلال وزراء قريبين من أحزاب التحالف محلّهم. فكان أن رفض سعيّد استقبال الوزراء الذين زكّاهم البرلمان لأداء اليمين بحجة أن منهم أشخاصًا فاسدين، مدّعيًا أنّ الدستور في صفّه، ومن ثمّ قد عطّل مباشرتهم مهماتهم. وفي غياب محكمة دستورية، لم يكن يوجد أي طرف قادر على ثنيه عن التأويل الدستوري الذي ذهب فيه. ثمة رسالة مهمة أفصح عنها هذا السياق ولم يقع التقاطها جيّدًا، في تقديري، ومؤداها أنّ سعيّد «أستاذ القانون الدستوري» ليس لديه أي موانع في الذهاب في أيّ تأويلات دستورية تخدم مشروعه السياسي مهما بدت هذه التأويلات غريبة أو حتى «عبثية»، من وجهة النظر الدستورية التقنية الصرف. من هنا كانت صدمة الكثيرين من ذاك التأويل المتوسّع جدًا الذي اعتمده سعيّد للفصل 80.

رغم أنّ أزمة التحوير الوزاري كانت إيذانًا بشلل شبه تام سيصيب أداء حكومة المشيشي، وهو أداء باهت وضعيف جدًا بطبيعته منذ بدايتها، فقد استمات التحالف البرلماني في التشبّث بها، وهو تشبّث بالنفوذ

الذي بات يوفّر لها هذا «العصفور المروّض» لا أكثر ولا أقل. ممّا يفيد أننا تجاه تحالف سياسي يجسّد، في تركيبته المصلحية وفي أدائه البراغماتي الانتهازي، أسوأ ما يمكن تخيّله من صور تنتجها الثقافة السياسية السائدة في تونس التي تحدّثنا عنها سابقًا. ومع استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأداء الكارثي والمرتبك للحكومة في تعاملها مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، جيّشت حركة النهضة في أواخر شباط/ فبراير 2021 عشرات الآلاف من أنصارها العقائديين والمصلحيين لينزلوا إلى الشارع مطالبين بتفعيل التحوير الوزاري رافعين شعار «الشعب يريد المشيشي ما يمشيشي (لا يرحل)» (لا أظن شخصيًا أنّ شعبًا مثل هذا وُجد أو يمكن أن يوجد في التاريخ البشري).

كان واضحًا أنّ القيادة المتنفذة للنهضة فقدت كل «الحسّ السياسي» الذي كانت بموجبه تسيّر الحركة في مراحل مختلفة من تاريخها، حسّ مصلحة «الجماعة/ الطائفة» وصيانة وجودها. فاليوم لا صوت يعلو فوق مصلحة الشيخ زعيم الحركة ومجده الذاتي ومستقبله السياسي باعتباره مترشحًا مفترضًا للانتخابات الرئاسية المقبلة بعد أن تؤهّله رئاسة البرلمان لنزع جبة الداعية الإسلامي وارتداء بدلة «الشخصية الوطنية» الجديرة بأن تتقلّد منصب رئاسة دولة حديثة. كما كان واضحًا أنّ الجمهور العقائدي ما زال قابلًا للتجييش، وفي الإمكان توظيفه في خدمة هذه المصلحة. وهذا مهمّ في تقديري لفهم بعدٍ مهمّ من أبعاد انتفاضة يوم 25 تموز/ يوليو (حرق مقرات النهضة) التي مهّدت للحدث السياسي ليلته.

في الأثناء، قدّم الاتحاد العام التونسي للشغل مبادرة حوار وطني للبحث عن مخارج من الأزمة التي تعيشها البلاد، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وعهد بها إلى رئيس الدولة على أساس أنه المؤهل للقيام بدور المشرف على هذا الحوار. تظاهر سعيّد بقبولها وتلكّأ في تفعيلها متذرّعًا في كل مرة بأسباب واهية (الحوار على أسس جديدة، لا حوار مع الفاسدين، ضرورة إشراك الشباب ...). وكلما ازدادت أزمات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية استفحالًا، ازداد طلب النخب التونسية المهتمة بالشأن العام مثل هذا الحوار، وازدادت حيرتها بشأن «برود» رئيس الجمهورية تجاه هذه المبادرة التي بدت أنها بارقة الأمل الوحيدة التي يمكن أن تنقذ البلاد من مصير الانهيار والفوضى الذي يتهدّدها. أعطى سعيّد الانطباع، وهو يتعامل مع مبادرة الحوار الوطني على ذاك النحو، بأنه غير مدرك جيّدًا عمق أزمة البلاد والمخاطر المحدقة بها. لكن تبيّن ليلة 25 تموز/ يوليو، في تقديري، أنّ هذا الانطباع خاطئ تمامًا، وأنّ سعيّد، مثل أيّ مواطن تونسي له حدّ أدنى من المعرفة العقلية (بل أكاد أقول الحسّية)، كان يدرك جيّدًا أنّ البلاد على شفا حفرة من الانهيار والفوضى، ولكنه كان قاصدًا إلى أن تبلغ الأوضاع ذاك المبلغ الذي عرفته عشية 25 تموز/ يوليو، وذلك خدمة لمشروعه السياسي الشعبوي.

وصل التناقض الهيكلي الذي يشق التجربة الديمقراطية التونسية منتهاه عشية 25 تموز/ يوليو. وتجسّد ذلك في الشلل التام الذي أصاب ممارسة الأحزاب شؤون تسيير الشأن العام في الحكومة كما في البرلمان الذي غدَا مرتعًا يوميًا للاعتصامات والصراعات والعنف المعنوي والمادي. وكان واضحًا أنّ التحالف بين النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس «عاضًّا بالنواجذ» على ما له من سلطة ونفوذ في البرلمان والحكومة رغم كل مظاهر الشلل التي أصابت المؤسستين. في مثل هذه الظروف كانت شروط الانتفاض الشعبي أكثر من مهيَّأة، وعرفت دعوات النزول إلى الشوارع تجاوبًا واسعًا. وكانت انتفاضة شعبية حقيقية (واهمٌ من يختزلها في مقولة المؤامرة المأجورة). واتجهت الاحتجاجات أصلًا إلى رموز الشلل المتعيّنة لدى حسّ أوسع الناس: البرلمان والحكومة والحزب النافذ. في مقابل هذه الديمقراطية (حكم الأحزاب الفائزة انتخابيًا) المشلولة في باردو والقصبة، كانت الشعبوية (فكرة حكم الشعب المباشر مجسّدة في الزعيم الملهم) في قرطاج في منتهى التوثّب لتستغل الوضع المناسب وتحسم الأمور لمصلحتها.

رابعًا: الشعبوية في تونس اليوم إمكانية حلّ: هي حقيقة على مرارتها في حلق الديمقراطيين

حين نتحدّث عن العلاقة الجدلية بين الوضعية التي آلت إليها التجربة الديمقراطية التونسية الفتية وحظوظ المشروع الشعبوي لقيس سعيّد، لا بد من أن نؤكد بدايةً على أننا نتحدّث عن حالة خاصة من قانون عام محدّد لعلاقة الشعبوية بأزمة الديمقراطية كما حلّلها المفكر العربي عزمي بشارة بعمق، كما أسلفنا في المقدمة. فالشعبوية تتغذّى، من بين ما تتغذّى منه، من توتّر «داخل البعد الديمقراطي ذاته بين فكرة حكم الشعب لذاته من جهة، وضرورة تمثيله في المجتمعات الكبيرة والمركبة عبر قوى سياسية منظمة ونخب سياسية تتولى المهمات المعقدة لإدارة الدولة عبر جهازها البيروقراطي»[10]. نعم إن الحالة التونسية الراهنة مندرجة ضمن هذا القانون العام الذي يسري على كل وضعيات الحكم الديمقراطي، غير أنها تبدو حالة خاصة، بل ربما خاصة جدًا. فإذا كان التوتّر الذي تستثمر فيه الشعبوية قائمًا بطبيعته، وفي مطلق أحوال النظم الديمقراطية، بين فكرة حكم الشعب لنفسه وتجسّد هنا الحكم عمليًا وعيانيًا في حكم نخب وأحزاب، فكيف يمكن أن يكون عليه الحال في وضعية مثل وضعية التجربة التونسية: نخب وأحزاب حاكمة متشبّعة بثقافة الممارسة السياسية باعتبارها خدمة للشأن الخاص وتحقيق المجد الذاتي والمنافع الأنانية مهما كان الثمن؟ هل يمكن تخيّل حالة أكثر تشريعًا للحلّ السياسي الشعبوي من هذه الحالة؟

إنّ حالة الشلل التي انتهت إليها الديمقراطية (سلطة الأحزاب المنتخبة) في تونس عشية 25 تموز/ يوليو تربك حتى مفهوم الديمقراطية عينه في صيغته الكلاسيكية المتداولة «حكم الشعب لنفسه وبنفسه». فقد لا نبالغ، وإذا بالغنا فنصيب المبالغة قليل في أسوأ الحالات، حين نقول إن هذه الديمقراطية تعني، عيانيًا وحسّيًا، وضعية شعب بلا حكم، أي إنّ ركن «حكم الشعب» بات غير متوافر من الأصل، من فرط الأداء الكارثي لمؤسستَي البرلمان والحكومة، ومن ثمّ لا حاجة إلى التساؤل إن كان الوضع يتعلّق بشعب يحكم نفسه أو يحكمه غيره. أن تؤدي الديمقراطية إلى وضعية «اللاحكم»، فهذا إشكال نظري من إشكالات مفهوم الديمقراطية والانتقال الديمقراطي التي تطرحها التجارب العربية الراهنة، والتي نأمل أن يتدبّرها كبار باحثينا ومفكرينا في المستقبل. لكن دعنا الآن نتعامل معها باعتبارها «حقيقة حسّية»، إن صحّت العبارة، لا مجال لتجاهلها في تقدير موقف من «حدث 25 يوليو» في تونس واستشراف نتائجه وتداعياته، حتى بالنسبة إلى من يقدّر هذا الموقف من موقع الدفاع عن التحوّل الديمقراطي ومستقبل الديمقراطية في تونس وفي الوطن العربي كله.

بالنظر إلى أن المشروع الشعبوي انقلب عمليًا على الشرعية الانتخابية لوضعية «اللاحكم»، فمن غير الصواب، في تقديري، تجاهل أنه يمثّل، في بعد أساسي من أبعاده على الأقل، إمكانية حلّ في المشهد التونسي الراهن. أعرف أن حقيقةً مثل هذه هي بطعم العلقم بالنسبة إلى الديمقراطيين. لكنها تبقى حقيقة يجب الاعتراف بها. فلن يخدم المشروع الديمقراطي في شيء الاستخفاف بالشعبوية لو تنجح في أن توفّر للشعب حكمًا في ظرف مثل الظرف التونسي الراهن، أو حتى مجرّد النجاح في أن تعطي الانطباع بأنها بصدد القيام بذلك. وقد كان واضحًا في فترة الأسبوعين التي تلت 25 تموز/ يوليو، أي الفترة التي كُتبت فيها هذه الورقة، أنّ الشعبوية تراهن، رهانًا استراتيجيًا، على هذه النقطة بالذات. وأصابت فيها نجاحات لا يمكن إنكارها.

10 بشارة، ص 21.

ففي ظل عدم تعيين رئيس حكومة لتشكيل فريق حكومي جديد، ولأمرٍ مقصود في تقديري، يبدو الرئيس، ومن خلال نشاطه المكثّف الذي تترجمه الفيديوهات التي تنشرها الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية على فيسبوك[11]، كـ «الشمس» التي تضيئ جميع مفاصل الدولة وتتسلل أشعتها إلى جميع مشاغل المواطنين. فهو مشغول بميزانية الدولة ووضع المالية العمومية و»قوت الشعب» وصحته وأمنه، ويعالج غلاء الأسعار وتردّي وضع توزيع المياه والكهرباء، ويسهر على تكريس «حيادية» مرافق الدولة، وخاصة مرفقَي الأمن والعدالة، بعد «الاختراقات» التي عرفتها خلال السنوات الأخيرة ... إلخ. أصابت نشاطات سعيّد وقراراته، في تقديري، وإلى حدّ بعيد، في إشاعة الانطباع بأنه «الممثل الحقيقي» للشعب الذي تمكّن من «إنقاذ» سلطة الدولة من «الممثلين المزيّفين» للشعب (النخب والأحزاب).

ثمة معطيات حسّية وعيانية مباشرة دعمت، خلال الأسبوعين اللذين تليا «حدث 25 يوليو»، هذا المسعى الاستراتيجي في أي مشروع سياسي شعبوي يريد أن يثبّت أقدامه؛ أعني مسعى بناء انطباع أو صورة «الممثل الحقيقي» للشعب. نذكر مثلًا استجابة العديد من الهياكل المهنية والنقابية لدعوات سعيّد للتخفيض في بعض المواد المعاشية الأساسية[12]. كما نذكر خاصة تطوّر الوضع الصحّي، وتراجع الخطر الوبائي، وهو تراجع يعود، في جانب أساسي منه، إلى قانون قيام الموجات الوبائية وتراجعها. ولكن سعيّد يوحي بأنها من «إنجازات» نشاطه الدبلوماسي واستجابة الدول الشقيقة والصديقة التي تداعت إلى مساعدة تونس بالمعدات الطبية والأكسجين واللقاحات. فبفضل هذا المجهود الدبلوماسي «فقد الكوفيد توازنه وانتشاره»، وذلك «بعد أشهر من المتاجرة بصحة المواطنين والمواطنات»[13]. إن سعيّد الذي يتقن استخدام اللسان العربي الفصيح، ويتقن لعب التشبيه والاستعارة باقتدار لا يُنكر، لا يفوّت الفرصة للمرور «السلس» من «الإنجاز الصحي» إلى «الإنجاز السياسي»: «نحمد الله تعالى على وجود مضادات حيوية في الطبّ وفي القانون ونحمد الله تعالى على توفّر اللقاحات في المستشفيات والمؤسسات الاستشفائية وفي نصّ الدستور لمواجهة كلّ أنواع الفيروسات وخاصّة السياسية»[14]. كل هذا وغيره يجعل سعيّد على ثقة بمشروعية المضي في مشروعه السياسي، وأنّ الشعب «معه» في شعار «خبز وماء ولا رجوع إلى الوراء»[15].

وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذه الورقة، جاءت مجريات «اليوم الوطني المفتوح للتلقيح» (8 آب/ أغسطس 2021) لا لتدعّم هذا الانطباع فحسب، بل لتوضّح كذلك معالم الاستراتيجية التي ستتوخاها رئاسة الجمهورية في الأيام والأسابيع المقبلة في تقديري. ومعلوم أنّ حكومة المشيشي نظّمت يومًا مثل هذا يوم 20 تموز/ يوليو عرف فشلًا ذريعًا (غياب التنسيق وغياب تأمين مراكز التلقيح مما أنتج فوضى وتدافعًا وحصيلة هزيلة من الملقحين ...) وأقيل على أثره وزير الصحة. كان هذا اليوم الذي نظّمته رئاسة الجمهورية ناجحًا على المستوى التنظيمي كما على مستوى المردودية (تلقيح أكثر من نصف مليون تونسي وهو عدد مهم جدًا). وزار سعيّد أحد مراكز التلقيح وخاطب كعادته من لاقاهم من مواطنين.

11 "Présidence Tunisie"، في 9/8/2021، شوهد في: رئاسة الجمهورية التونسية"، فيسبوك، https://bit.ly/3juO8EQ

12 "جامعة الصناعات الغذائية تقرر التخفيض في أسعار المواد الغذائية بمختلف أنواعها"، **بزنس نيوز عربي**، 2021/8/4، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/2VDeFb5

13 "كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى التونسيين والتونسيات لحثهم على الإقبال على التلقيح"، فيسبوك، 2021/8/5، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/2VBK5Pi

14 "موكب أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية للسيد علي مرابط المكلّف بتسيير وزارة الصحة"، فيسبوك، 2021/8/6، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/3ivQp3m

15 "لقاء رئيس الجمهورية قيس سعيد مع السيد بشير الكثيري، الرئيس المدير العام لديوان الحبوب"، فيسبوك، 2021/8/5، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/2VGNZpT

واللافت في خطابه ليس علوّ «النبرة» الشعبوية المعتادة المفعمة بهذا «النصر التاريخي» في يوم التلقيح (في جمل من قبيل «النصر تلو النصر حتى تستعيد تونس مكانتها بين الأمم وحتى لا تكون لقمة سائغة») فقط، بل اللافت أيضًا، والأشد أهمية في نظري، ما أبان عنه من استراتيجية قوامها إبراز منجز الـ «نحن» (القائد والشعب) وتثمينه اعتمادًا على منجز الـ «هم» (الأحزاب والنخب). ففي مقاومة الوباء لا ما قام به الـ «نحن» «موش (ليس) اجتماعات» كما فعل الـ «هم». مع الـ «نحن» «عدد اللقاحات صار بالملايين»، في حين أنه مع الـ «هم» «كان عدد الاجتماعات بالملايين ربما لكن لا يأخذون أي قرار. واليوم أخذنا هذا القرار وتمّ توفير اللقاحات في أيام معدودات»[16].

إن إقامة يوم وطني يقع فيه تلقيح نصف مليون شخص لا يعدّ «نصرًا تاريخيًا» بالنظر إلى ما تتوفّر عليه الدولة التونسية من إمكانات بشرية ومادية، لكن الدعاية الشعبوية قادرة على تصويره كذلك بالنظر إلى منجز حكومة التحالف البرلماني. لا يجوز الاستهانة بهذا السياق وبمثل هذه المقارنات التي يستسيغها الحسّ العام لأوسع فئات الشعب والتي توطّد الانطباع بأنّ سلطة الرئيس المتفردة والمطلقة والقوية يمكن أن توفّر حلًا حقيقيًا لمعاش الناس. يمكن تخيّل حجم المشروعية التي سيحصدها المشروع السياسي الشعبوي لو ينجح خلال الفترة القادمة في استنساخ مشهديات أخرى على مشهدية يوم التلقيح «النموذجي» هذا، خاصة في المنجز الاقتصادي والاجتماعي، وهذا متوقف، إلى حدّ بعيد، في تقديري، على حجم الدعم المادي الخارجي والإقليمي الذي ستلقاه الدولة التونسية في قادم الأيام والشهور.

إن التجربة الديمقراطية التونسية منكودة الحظ، تؤكد هذا المعطيات السالفة التي هي ثابتة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن حظ هذه الديمقراطية سيكون أسوأ وأشد نكدًا، بما لا يقاس في تقديري، لو يقع إثبات شيء مما يشاع في المجال القضائي في قضايا الإرهاب والعمل السرّي الأمني المحظور والاغتيالات السياسية والفساد والمال السياسي والتمويل الأجنبي. ومنذ سنوات يدور كلام كثير جدًا في تونس عن شبهات في هذه المجالات تشمل القوى والأحزاب الحاكمة والنافذة، وعن تدخّلٍ لهذه القوى في سير المرفق القضائي هو الذي يعوق إدانتها. طبعًا، لا يمكن الباحث أن يبني تحليلاته على أشياء غير مؤكدة. لكن هذا لا يمنعه من طرح الفرضيات، خاصة، أن المعطيات الأولية تفيد بأنّ المشروع الشعبوي يمكن أن يستثمر بقوة في هذا الملف الخطير جدًا. لذلك، وعلى سبيل الافتراض، أقول كم سيكون الأمر كارثيًا، بالنسبة إلى المشروع الديمقراطي في تونس، لو تنجح الشعبوية في إثبات أنها الحل الحقيقي لمشكلاتٍ صنعها الحكم الديمقراطي (حكم الأحزاب والنخب) تتعلّق بمحاسبة القتلة والإرهابيين والفاسدين وكل المارقين عن القانون من الفاسدين.

ختامًا: ملاحظات أولية حول المعركة الديمقراطية القادمة في تونس

لا يرفض أحد ممّن نسمّيهم مثقفين أو نخبة في تونس اليوم الحكم الديمقراطي أو يرى علنًا بوجوب اتباع بديل منه. لكن وراء كل موقف "ديمقراطي"، بهذا المعنى، اعتقادٌ من الاعتقادين التاليين:

16 "رئيس الجمهورية يعاين سير عمل أحد مراكز التلقيح"، فيسبوك، 2021/8/8، شوهد في 2021/8/9، في: https://bit.ly/37qPrPG

- اعتقاد أول مفاده أنّ ما قام به سعيّد يندرج في إطار مسار التحوّل الديمقراطي في تونس وفي إطار شرعية دستور 2014 وتطبيق الفصل 80. ومن ثمّ، لا وجود لإشكال يتعلّق بمستقبل الديمقراطية في تونس.

- اعتقاد ثانٍ مؤداه أنّ ما قام به سعيّد هو انقلاب على هذا المسار وخروج لا مبرر له عن مقتضيات ذاك الدستور. ومن ثمّ، فللديمقراطية عنوانٌ يتيم في تونس اليوم، وهو العودة إلى وضعية ما قبل 25 تموز/ يوليو.

كلا الاعتقادين واهم في تقديري. فالأول قائم على عدم إدراك حقيقة المشروع السياسي الشعبوي الحقيقي الذي يحمله سعيّد. وهذا المشروع الذي بدأ سعيّد في تنفيذه ليلة 25 تموز/ يوليو هو، بحكم ماهية الشعبوية وطبيعتها، ضد ديمقراطي وفي قطيعة مع مسار التحوّل الديمقراطي الذي دشنته ثورة 14 جانفي 2011. وسعيّد اليوم ماضٍ في هذا الطريق، ولن تكون هندسة "خارطة الطريق" القادمة إلّا في إطار هذا المضيّ. أمّا الاعتقاد الثاني، فواهم هو الآخر، لأنه قائم على عدم إدراك أنّ "حدث 25 يوليو"، قبل أن يكون عنوانًا لانقلاب سعيّد، هو عنوان لتناقض هيكلي بلغ مداه الأقصى وديمقراطية منكودة الحظ مشلولة لم تعد قادرة على الصمود.

في تقديري، لا يفيد هذان الاعتقادان الواهمان في شيء معالجة المسألة المتعلّقة بمستقبل الديمقراطية في تونس، لأن كليهما يقود إلى التنكر لكون مطلب استعادة الحكم الديمقراطي (عبر تمثيلية النخب والأحزاب) بات مطلبًا إشكاليًا في السياق التونسي الراهن. ولن تستفيد تلك المعالجة في شيء من التنكر لحقيقة أنّ مشروع الحكم الشعبوي يوفّر للشعب التونسي إمكانات حوكمة شؤونه وإدارتها لا توفّرها الديمقراطية التي قام على أنقاضها.

لا يعني هذا، طبعًا، طعنًا في مشروعية المطلب الديمقراطي، تونسيًا وعربيًا، وتكريسًا لشرعية المشروع الشعبوي في المطلق. ستظهر حقائق الحكم الشعبوي بعد مدة من سيادته. سيظهر أولًا أنّ الشعبوية لا توفّر حلًا حقيقيًا لنظام الحكم، لأنها لا توفّر حلًا لذاك التوتّر بين الديمقراطية من حيث هي مبدأ حكم الشعب لنفسه وبين الديمقراطية من حيث هي ممارسة سياسية تجري عبر تمثيلية النخب والأحزاب. "الحلّ" الذي تقدّمه للحكم المباشر للشعب الذي "يريد" و"يعرف ماذا يريد؟" و"كيف يريد؟" و"متى يريد؟" ... هو حلّ واهم لأنه يفضي في نهاية المطاف إلى استبداد الفرد الحاكم الذي يجسّم في شخصه كل هذه "الإرادة الشعبية" طوال حياته. ثمّ إن الحكم الشعبوي، حتى إن وفّر في سياقات مخصوصة حوكمة رشيدة وتصريفًا محكمًا لمعاش الناس، أو حتى قضاء مستقلًا عادلًا، فإنّ ذلك يبقى من باب الاستثناء، ومن جنس المؤقت فيه. فالأصل أن يقترن الحكم الفردي الشعبوي بالفساد والمحسوبية والظلم والتعسف.

أما الحكم الديمقراطي، على توتّره البنيوي المشار إليه، فيبقى أفضل ما اخترعته البشرية من أنظمة حكم. قد تقترن الممارسة الديمقراطية، في بعض السياقات، بسلوكات المصلحية الفردية والأنانية والفئوية الضيقة وتفقير الناس، وقد تقترن حتى بالإرهاب والقتل والفساد وتدجين العدالة. لكن ذاك يبقى في الديمقراطية استثناء لا يفسد قاعدة أنها أفضل النظم في توفير إمكانات خدمة الشأن العام والحوكمة السليمة والتنمية المتوازنة وحقوق المواطنة والقضاء العادل.

هذه حقائق يمكن أن يستدلّ عليها المثقف الديمقراطي من خلال استقراء التجارب التاريخية والراهنة، بل يمكنه كذلك أن يعمّمها نظريًا باطمئنان (لأن تجارب الشعوب الدالة عليها تكاد لا تحصى)، لكنه لا يستطيع أن "يفرضها" على الحسّ المباشر لأوسع فئات الناس في سياقٍ مثل السياق التونسي الراهن (هذا ما استخلصته شخصيًا من التعليقات التي كُتبت على تدويناتي التي بكت التجربة الديمقراطية المجهضة في 25 تموز/ يوليو). هذا يعني أنّ "انحناء" الديمقراطي لعاصفة الشعبوية في تونس اليوم أمرٌ لا بد منه، وأفضل أن يكون "انحناء" واعيًا، حتى يكون مؤقتًا، على أن يكون "انحناء" مبطنًا لا واعيًا، فيكون دائمًا. يتعلّق الأمر تحديدًا بمسألة سلطة الأحزاب البرلمانية ونفوذها في دواليب السلطة التنفيذية، سواء أكان البرلمان بتركيبته الحالية أم بتركيبة ستفرزها انتخابات مبكرة (لن يتغيّر في الأمر شيء). فـ "النضال" من أجل أن تستعيد الأحزاب القائمة نفوذها حاليًا معركة غير مجدية وخاسرة وتضرّ بالمطلب الديمقراطي ولا تنفعه في المشهد التونسي الراهن.

لكن أن يجري التسليم لسعيّد بضربٍ من الحكم الفردي بصورة من الصور (في صيغة نظام رئاسي يكتفي فيه البرلمان بوظيفتَي التشريع والرقابة مثلًا) لا يعني التغاضي عن المعركة الحقوقية التي تبدو لي المعركة الأساسية بالنسبة إلى الديمقراطيين في تونس حاليًا. فأن يكون الرئيس هو الحاكم "المفرد" مؤقتًا، بأي شكل من الأشكال، فهذا يجب ألّا يعني تحوّزه على سلطة تكميم الأفواه وقمع حريات التنظيم والتفكير والتعبير والنقد والنشر ... إلخ.

المحافظة على الحريات، التي لن يتوانىَ حكم شعبوي في الانقضاض عليها إذا وجد الفرصة، هي مدخل إلى إعادة بناء الحركة الديمقراطية في تونس عبر تقييم لا التجربة التونسية فحسب، بل جميع التجارب العربية خلال العقد الماضي. ذلك أنّ السؤال المركزي حول الأسباب التي أجهضت هذه التجارب يستبطن في جوفه عشرات الأسئلة المهمة التي تستوجب أجوبة عملية ونظرية حول البنى المجتمعية وسوسيولوجيا النخب والجماهير والثقافات السياسية والتجارب الحزبية والمرجعيات الأيديولوجية، وغير ذلك.

المراجع

بشارة، عزمي. **في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

الحبيّب، سهيل. "في دلالات تنقيحات القانون الانتخابي التونسي وجدالاتها: هل دخل مسار الانتقال الديمقراطي في تونس مرحلة التناقضات الهيكلية؟". **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2019/7/6. في: https://bit.ly/3yySyRD